



جمهورية العراق
كلية العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
القانون العام

المصلحة المعتبرة من تجريم الشروع

المطلب الأول

المصلحة المعتبرة من تجريم الشروع

المقدمة

جريمة الشروع تمثل واحدة من الموضوعات المعقدة في علم العقوبات، إذ تتناول الأفعال التي قام بها الجاني والتي تعتبر عن إرادته في ارتكاب جريمة معينة، لكن لم تُحقق النتيجة الإجرامية الكاملة، فتجريم الشروع يعدّ جزءاً من سياسية قانونية تهدف إلى ردع الأفراد عن التفكير في ارتكاب الجرائم وحماية المجتمع من الأذى المحتمل وهو موضوع محوري في القانون الجنائي، حيث يحدد الحدود الفاصلة بين الأفعال التي تعتبر تحضيراً لجريمة والأفعال التي تعكس نية إجرامية تتطلب العقاب. وفي ذات السياق، يعكس الأهمية التي يوليها القانون لحماية المجتمع والحد من الأفعال الإجرامية المحتملة، كما تعتبر مصطلح قانوني يشير إلى تجريم محاولة ارتكاب جريمة معينة، حتى لو لم تكتمل تلك الجريمة. ويتمثل هذا المفهوم في أن القانون يعاقب على الأفعال التي تمثل بداية تنفيذ الجريمة، وذلك لحماية المجتمع من الأفعال الإجرامية المحتملة ويظهر بوضوح ضرورة دراسة هذا المفهوم على مستوى المقارنة القانونية لفهم الاختلافات والتشابهات بين الأنظمة القانونية المختلفة. لذا يمكن تقديم تفاصيل أوسع حول مفهوم جريمة الشروع من خلال النقاط التالية

الفرع الأول تجريم الشروع

هناك حالات معينة تعتبر فيها محاولة ارتكاب جريمة تجريباً مشروطاً، مثل الشروع في القتل أو السرقة أو الاحتيال. تختلف قوانين الشروع من بلد إلى آخر، حيث يمكن أن تنص بعض القوانين على عقوبات مخففة أو مختلفة للشروع مقارنة بالعقوبات المقررة للجريمة المكتملة⁽¹⁾ يعزز مفهوم الشروع فكرة أن الفعل الإجرامي، حتى بمجرد التفكير أو البذل الجاد للجهود للقيام به، يستحق العقاب، وذلك لأسباب تتعلق بحماية المجتمع والأخلاق العامة⁽²⁾.

أولاً:- مفهوم الشروع وأنواعه

يمكن تعريف الشروع بأنه محاولة تنفيذ جريمة ما، حيث يُعبر الجاني عن نية إجرامية واضحة ولكنه لم يتمكن من إتمامها⁽³⁾. و الشروع بوجه عام نموذج خاص لجريمة تتخلف نيتها، أو سلوك غير مفض إلى النهاية التي كان الجاني يسعى إلى بلوغها، متى كان عدم تحقق تلك النتيجة راجعاً إلى سبب غير إرادي وفقاً للقانون الجنائي، يتم تصنيف الشروع إلى نوعين:

1. الشروع التام: عندما يقوم الجاني بكل الأفعال اللازمة لارتكاب الجريمة، لكنه لا يحقق النتيجة النهائية.
2. الشروع الناقص: عندما يبدأ الجاني في تنفيذ الجريمة ولكنه يتوقف قبل إكمالها بفعل خارجي أو أو ظهور ظروف اجبرته عن العدول عن تنفيذ الجريمة .

ثانياً:- عناصر جريمة الشروع

1. النية الإجرامية: يجب أن يكون لدى الجاني نية الإجرام، أي أن تكون لديه الرغبة في ارتكاب الجريمة.

¹ يعاقب على الشروع في الجنايات والجنح والمخالفات بالعقوبات التالية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك: أ - السجن المؤبد إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة الإعدام. ب - السجن لمدة ال تزيد على خمس عشرة سنة إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة السجن المؤبد. ج - السجن مدة ال تزيد على نصف الحد القصوى للعقوبة المقررة للجريمة إذا كانت العقوبة المقررة السجن المؤقت. فإذا كان نصف الحد القصوى خمس سنوات أو أقل فتكون العقوبة عندئذ الحبس لمدة ال تزيد على نصف مدة الحد القصوى للعقوبة المقررة للجريمة. د - الحبس أو الغرامة التي ال تزيد على نصف الحد القصوى لعقوبة الحبس أو الغرامة المقررة للجريمة إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة الحبس أو الغرامة، راجع نص المادة 31 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969

² - باسم محمد الشرجي ، الإجهاض بين التجريم والإباحة ،دراسة مقارنة ،المركز للنشر والتوزيع ، 2018 ،ص167

³ - نصت المادة 30 من قانون العقوبات العراقية رقم 111 لسنة 1969(الشروع هو البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب اثره لأسباب لأدخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا مجرد العزم على ارتكاب الجريمة أو الاعمال التحضيرية لذلك

2. بدء التنفيذ: يجب أن يبدأ الجاني تنفيذ الفعل الإجرامي، حتى لو لم يكتمل. مما يعني وجود أفعال ملموسة تتجاوز التفكير أو التخطيط.
3. عدم اكتمال الجريمة: أن لا تكون العناصر المكونة للجريمة قد اكتملت

ثالثاً- التجريم والعقوبات

تختلف عقوبات الشروع عن عقوبات الجرائم الكاملة. في بعض الأنظمة القانونية، قد تُفرض عقوبات مخففة لتكون أقل من تلك المقررة للجريمة المكتملة. على سبيل المثال، قانون العقوبات المصري ينص على أن عقوبة الشروع في الجريمة تكون نصف العقوبة المقررة للجريمة المكتملة⁽⁴⁾.

الفرع الثاني

أهمية المصلحة المعتمدة في جريمة الشروع

أولاً- المصلحة المعتمدة

1. حماية المجتمع: تتجلى هذه الأهمية في اعتباره أداة لحماية الأفراد والمجتمع من الأخطار المحتملة. تستند القوانين إلى فكرة أن محاولة القتل، على سبيل المثال، تشكل تهديداً **واخلاق بالنظام العام** وتستدعي تدخل القانون⁽⁵⁾

2. ردع الجاني: يعتبر الشروع بمثابة إشعار للجاني بأن فكرته الإجرامية، حتى وإن لم تُنفذ بشكل كامل، تستوجب العقاب. هذا الأسلوب يساعد في الحد من الجريمة من خلال ردع الأفراد عن التفكير في ارتكاب أفعال إجرامية

والتأكيد على خطورة السلوك الإجرامي وعلى الخطورة الإجرامية لشخص الجاني

⁴ وقد عرفت المادة 45 من قانون العقوبات المصري الشروع بأنه «... البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جنابة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها. ولا يعتبر شروعا في الجنابة أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك

⁵ - خليل مصطفى ، الامن القانوني والعقوبات ، دار الفكر ، 2020 ، ص 67

3. تعبير عن القيم الأخلاقية: يعكس التعاطي مع جريمة الشروع القيم الاجتماعية التي يحرص المجتمع القانوني على حمايتها، كحق الحياة والحقوق الأساسية

وهناك عدة أمثلة تعبر عن القيم الأخلاقية في المصلحة المعتمدة في الشروع

مثال: شخص أطلق النار على مجرم كان يهدد طفلاً بالقتل، لكنه أخطأ الهدف ، هنا الشروع في القتل ظاهرياً جريمة، لكنه في حقيقته يحمل قيمة أخلاقية سامية تتمثل في حماية حياة الغير، وهي مصلحة معتبرة يقرها القانون، وتبرر الإباحة أو تخفيف المسؤولية او الشروع في كسر باب منزل لإنقاذ إنسان ، او أب يهاجم شخصاً ظناً منه أنه يختطف ابنته، ثم يتبين أنه بريء ، ورغم أن الفعل يكون شروعا في الاعتداء، إلا أنه يعكس دافعا شريفاً ومصلحة أخلاقية هي حماية العرض، وهي من القيم التي يجلها القانون والشرع.

4. تحديد المسؤولية: إن المصلحة المعتمدة تساعد في وضع معايير واضحة للمسؤولية الجنائية، حيث يختلف الشروع عن الأفعال المباحة أو الفعل الغير مشروع او المجرم . يُمكن القاضي من تقييم نية الجاني بشكل أدق.

علما ان عناصر المسؤولية الجنائية في القانون العراقي هي:-

- الركن القانوني (مبدأ الشرعية الجنائية) المقصود: لا تقوم المسؤولية الجنائية إلا إذا وُجد نص قانوني يجرم الفعل وقت ارتكابه .
- الركن المادي (السلوك المجرّم) المقصود: هو الفعل أو الامتناع الذي يصدر عن الجاني ويترتب عليه ضرر أو خطر يهدد المصلحة التي يحميها القانون
- الركن المعنوي (القصد أو الخطأ) المقصود: هو الحالة النفسية للجاني وقت ارتكابه الفعل، أي اتجاه إرادته نحو تحقيق النتيجة المجرّمة.

وخلاصة القول يمكن القول في القانون الجنائي، ليس كل فعل مضر يُعد جريمة؛ فهناك أفعال مضرّة لا يعاقب عليها القانون لأنها تدخل ضمن أسباب الإباحة أو لأنها تخضع لمبررات مشروعة. يمكن تصنيفها كالآتي:

أفعال تقع تحت أسباب الإباحة القانونية هذه الأفعال قد تضر بمصلحة معينة، لكنها مبررة قانونياً:

1. الدفاع الشرعي عن النفس أو المال أو الغير، مثل ضرب شخص مهاجم لحماية نفسه، أو إطلاق النار على لص حاول السرقة.

2. حالة الضرورة لإنقاذ النفس أو المال أو غيره من الأخطار، مثال: كسر باب لإنقاذ طفل من حريق.

3. تنفيذ أمر القانون أو أداء واجب وظيفي، مثال: شرطي يستخدم القوة المسموح بها قانونياً لتوقيف مجرم.

ممارسة الحق المشروع، أي فعل قد يضر بمصلحة معينة لكنه يتم في حدود الحق القانوني: مثال: الطبيب يجري عملية جراحية بدون موافقة المريض إذا كان لإنقاذ حياته، أو مالك عقار يزيل أشجاراً غريبة على أرضه.

. أفعال ناتجة عن المصلحة المعتبرة، أي فعل مضاد للمصلحة الخاصة لشخص ما، لكنه يخدم مصلحة أكبر أو قيمة أخلاقية، مثال: استخدام القوة لإيقاف شخص يهدد حياة الآخرين، أو منع سرقة عامة من قبل شخص يسرق لتوزيعها على مستحقين.

الخلاصة:

الفعال المجرمة لا تُعتبر جريمة إذا كانت مبرراً قانونياً أو أخلاقياً ضمن أحد أسباب الإباحة: الدفاع الشرعي، الضرورة، تنفيذ القانون، ممارسة الحق، أو تحقيق المصلحة المعتبرة. والقانون الجنائي لا يعاقب على الضرر الناتج عن فعل مشروع، بل يركز على الضرر الناتج عن الفعل غير المشروع والخارج عن نصوص القانون.

ثانياً- الفرق بين الشروع والجرائم الكاملة

عادةً ما تُعتبر الجرائم الكاملة هي الجرائم التي اكتملت جميع عناصرها وأنتجت النتائج الإجرامية. بينما الشروع يبقى في نطاق الفعل غير المكتمل ويبقى الجاني مسؤولاً على الرغم من عدم تحقيق النتيجة النهائية⁽⁶⁾.

6 - علي بن جراء العصبي، الحماية الجنائية لذوي الاحتياجات الخاصة من جرائم الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014، ص 113

ثانياً:- الشروط المعبرة لقيام جريمة الشروع

لكي يعتبر الفعل بمثابة شروع، يجب توافر عدد من الشروط:

1. وجود نية إجرامية: يجب أن تكون هناك نية واضحة من جانب الجاني لإنجاز الفعل.
2. بدء التنفيذ: يجب أن يبدأ الجاني في تنفيذ الفعل بشكل فعلي، وليس مجرد التفكير أو التخطيط.
3. عدم تحقيق النتيجة: يجب أن تكون النتيجة النهائية للجريمة غير محققة.

الخاتمة

إن فهم جريمة الشروع يتطلب النظر في الأبعاد النفسية والقانونية والأخلاقية لنية الجاني. تساهم هذه الجريمة في تحقيق العدالة الفعالة وتوفير الحماية القانونية للمجتمع من الأفعال الإجرامية المحتملة.

أسئلة للنقاش

1. ما الفرق بين الشروع التام والناقص في القوانين المختلفة؟
2. كيف تُعاقب القوانين المحلية الشروع مقارنة بالجرائم الكاملة؟
3. هل تعتقد أنه يجب تصنيف الشروع كجريمة مستقلة أو كجزء من الجريمة الأصلية؟